

## حدث الساعة

## تعليق

## الحوار التونسي

إسكندر المريسي

■ يكاد المثل القائل «إذا كثرت الديوك بطل الليل» ينطبق على الحالة السياسية الجارية في تونس بكل تداعياتها الجارية حيث كثرت الأحزاب والحركات والتنظيمات والجماعات بمختلف أشكالها ومسمياتها مما أدى إلى فشل الحوار الوطني، وبعد أن تم الإعلان مؤخرًا عن وصول الأطراف السياسية المختلفة إلى توقيف الحوار، وهو ما يؤكد حقيقة المثل الذي يعد توصيفًا لما يجري حاليًا في المشهد السياسي التونسي من فوضى باتت واضحة لجميع الفرقاء أكانوا بالسلطة أو المعارضة.

وترجع تلك الفوضى في الظرف الراهن بتونس إلى مسألتين أساسيتين تتمثل الأولى في غياب أسس ومقومات الدولة الوطنية الفعلية والقادرة على ضبط مجريات الأمور الأمنية والسياسية والاقتصادية فيما تتمثل المسألة الثانية بغياب الحكومة القادرة على إصلاح الأوضاع الداخلية في تونس البلد الذي يشهد اضطرابات واسعة النطاق واختلالات أمنية شملت أرجاء تونس منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية وإعلان الثورة وهو يشهد تداعيات مؤسفة وخلافات بين أطراف عدة أبرزها الطرف الداعي للحكم الإسلامي ثم المعارضة خاصة العلمانية.

وليست المشكلة في أيهما يحكم ولكن في كيفية الحكم لا سيما بعد فشل التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة انتقالية جديدة إثر المفاوضات المتعثرة بين الجانبين والتي أسفرت عن تعليق الحوار الوطني ودخول تونس مرحلة جديدة من الاضطرابات القائمة في ظل الحديث الجاري عن التوافق وعلى اللجنة الرباعية وما ترتب على ذلك من تطورات مختلفة.

وإن كانت حركة النهضة ذات تأثير شعبي في المشهد السياسي التونسي لكن رؤيتها وتصوراتها للحكم ليست قاصرة فحسب ولكنها وبحسب مراقبين كرسبت أوضاعا في منتهى التعقيد ومساهمة في توسيع نطاق الاضطرابات الجارية تحت دواعي ومبررات أبرزها الخطاب التبريزي المغفل بالذرائعية التي مفادها نحن الذين نحكم فإذا كان ذلك صحيحا فإن الاستفسار الذي يكتسب أهمية بالغة يكمن بدرجة أساسية في كيفية أن تحكم تلك الحركة تونس، لأن الهدف ليس الوصول إلى السلطة ولكن تكمن المشكلة في كيفية إدارتها والاستمرار فيها بما يلي أسال وطموحات الشعب التونسي لأن جدلية العلاقة بين الأكثرية والأغلبية دائما ما كانت ذات ثنائية مغلقة. فغير التاريخ لم تكن الأغلبية على حق دائما، لأن معيار نظام الحكم مبني على الكيفية وليس على الكمية وإلا لكانت جماعات الإخوان استمرت في مصر عندما اعتقدت أن الأغلبية قد تلغي حقائق ثابتة في كيفية إدارة نظام الحكم.

ومشكلة تونس ليست في الأغلبية والأكثرية بقدر ما تبني على معطيات الكيفية بدرجة أساسية في إدارة الشؤون السياسية حيث لا جدوى من حكومة جرى تشكيلها ولكنها أخفقت في كيفية أن تحكم بالنظر لما تشهده حاليا تونس من أزمت متعاقبة منذ أواخر 2011م وحتى اللحظة الراهنة كان آخرها تعليق مفاوضات الحوار تأكيداً على فشل الحوار قبل أن يبدأ وهو ما يظهر أن المشكلة تتجلى في أزمة نظام الحكم وكثرة الأحزاب السياسية التي نشأت بعد الإطاحة بنظام بن علي وشكلت عبئاً ثقيلاً على البلاد ناهيك عن رغبة بعض التيارات في الاستشعار بالحكم دون الاستفادة من التجربة المصرية التي فشلت عندما استأثر تيار الإخوان بالحكم وأرادوا إقصاء بقية التيارات والحركات التي شاركت في ثورة 25 يناير وانتهى به المطاف بثورة شعبية أخرى أطاحت بالرئيس والإخوان في مصر.

## الغموض يحيط بمفاوضات تونس للخروج من الأزمة

وتبادل رجال السياسة سواء أكانوا من إسلامي حركة النهضة أو المعارضين التهم بمسؤولية المأزق. وقال الباجي قائد السبسي رئيس حزب نداء تونس: إنها مسؤولية الذين (في السلطة) لا يريدون الانضمام إلى توافق والخروج من الأزمة، مضيفاً: إن "تعليق الحوار لا يمكن إلا أن يغرقنا في أزمة هي أصلاً خطيرة".

وفي المقابل اعتبرت حركة النهضة أن المعارضة هي التي تسببت في فشل الحوار برفضها المرشح الوحيد الذي تعتبره كفوًا، أي أحمد المستيري (88 سنة) الذي تولى عدة مناصب وزارية في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة لكن منتقديه يعتبرونه طاعنا في السن وعاجزا على أداء المهمة.

وقال راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة: نحن مرشحاً أحمد المستيري، والمستيري أكفأ الموجودين لقيادة هذه المرحلة وليس هناك من سبب معقول لرفضه، مضيفاً: إن من واجب الائتلاف (الحاكم) أن يسلم الحكم لشخصية معروفة باستقلاليتها".

لكنه قلل من خطورة فشل الحوار رغم أن الحياة السياسية والمؤسساتية مشلولة منذ أكثر من ثلاثة أشهر بعد اغتيال النائب المعارض محمد البراهمي في 25 يوليو.

تونس/وكالات

أعرب الرئيس التونسي المنصف المرزوقي عن "تفاؤله" إزاء التوصل إلى حل في وقت ساد فيه الغموض البلاد حول إمكانية الخروج من الأزمة السياسية العميقة التي تتخبط فيها منذ يوليو بينما يتبادل حزب النهضة الإسلامي الحاكم والمعارضة الاتهامات بالمسؤولية عن فشل المفاوضات في تعيين رئيس وزراء جديد.

ولم يتمكن حتى رباعي الوسطاء في المفاوضات (الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة أرباب العمل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعمادة المحامين) الذي أعلن تعليق الحوار الوطني إلى أجل غير مسمى بعد عشرة أيام من انطلاقه، من توفير عناصر إجابة.

واكتفى الأمين العام لاتحاد العام التونسي للشغل حسين العباسي بالإشارة إلى احتمال استبعاد الأحزاب السياسية من عملية اختيار رئيس الوزراء الجديد.

وقال العباسي: إذا لم تتوصل الأحزاب إلى توافق فانا سننتحل المسؤولية وسندقم أسماء أشخاص نعتبرهم قادرين "على تولي منصب رئيس الوزراء، دون مزيد التفاصيل، في حين يجب أن تحصل الحكومة الجديدة على موافقة الإسلاميين وحلفائهم إذ أنهم يملكون الأغلبية في المجلس التأسيسي.



## كيري: أميركا تعارض الاستيطان الاسرائيلي



وأكد كيري، الفلسطينيون يرون أن المستوطنات غير قانونية وتواصل الولايات المتحدة الاعتقاد بأن المستوطنات لا تساعد في عملية السلام". وأشار كيري إلى أن الإدارة الأميركية ملتزمة بجهودها حول إنجاز عملية السلام، مؤكداً أن القيادة الفلسطينية والإسرائيلية عازمتين على تحقيق السلام، جاء كلام كيري بعد لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في بيت لحم وعدد من القيادات الفلسطينية.

واعتبر وزير الخارجية الأميركي جون كيري، أن محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية تواجه صعوبات، لكنه ساراً يعتقد أن بالإمكان التوصل لاتفاق.

ورسم مسؤولون إسرائيليون وفلسطينيون صورة قاتمة للمحادثات التي استؤنفت تحت رعاية كيري في يوليو بعد توقف استمر لفترة طويلة، قائلين إنها لا تحقق أي تقدم.

واستأنف الإسرائيليون والفلسطينيون مفاوضات السلام المباشرة في أواخر يوليو الماضي عقب ضغوط كبيرة من واشنطن، بعد تعثرها لثلاثة أعوام.

بيت لحم/ (أ ف ب) أكد وزير الخارجية الأميركي جون كيري، أمس رفض الولايات المتحدة للبناء الاستيطاني، واصفاً الاستيطان بأنه "غير شرعي".

وقال كيري بعد لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في بيت لحم في الضفة الغربية: نعتبر ولطالما اعتبرنا الاستيطان غير شرعي.

وأضاف الوزير الأميركي: في ما يتعلق بالعودة إلى المحادثات، أود أن يكون من الواضح للغاية أن الفلسطينيين لم يوافقوا في أي وقت من الأوقات وبأي شكل من الأشكال على قبول الاستيطان".

وأضاف: هذا لا يعني أنهم لم يكونوا هم على علم - أو لم تكن نحن على علم - بأنه سيكون هناك بناء استيطاني.

وتأتي تصريحات كيري رداً على ادعاءات مسؤولين إسرائيليين بأن العطاءات الاستيطانية تأتي بعد "تفاهات" بين الطرفين متعلقة بإطلاق سراح 26 أسيراً فلسطينياً من أسرى ما قبل عام 1993م الأسبوع الماضي.

ونفى المسؤولون الفلسطينيون بشكل قاطع هذه الادعاءات.

## انفجار سلسلة عبوات ناسفة بشمال الصين



بيكين/وكالات

قتل شخص وأصيب ثمانية آخرون بجروح أمس في انفجار سلسلة عبوات ناسفة صغيرة أمام المقر العام الاقليمي للحزب الشيوعي الصيني في مدينة تاييوان عاصمة مقاطعة شانشي في شمال البلاد، كما أعلنت الشرطة ووسائل إعلام.

وقالت شرطة المدينة في رسالة على حسابها الرسمي على موقع للتواصل الاجتماعي: وقعت انفجارات متتالية ناجمة عن عبوات ناسفة صغيرة قرب مقر الحزب الاقليمي في تاييوان".

من جهته نقل موقع اخباري تابع لحكومة المقاطعة عن الشرطة قولها: إن الانفجارات اسفرت عن سقوط قتيل وثمانية جرحى، إصابة أحدهم خطيرة. وأكدت الشرطة أن "مسؤولين في الأمن العام هم حالياً في المكان ويحققون في الحادث"، مضيفاً: إن "مسؤولين إقليميين ومحليين توجهوا بدورهم لمعاينة مكان الحادث".

وفي إحدى هذه الصور يظهر رجل ممسكاً بيده كرية فولاذية يبدو أنه التقطها من مكان الانفجار. وبحسب "سي سي تي في" فإن الانفجار أحمق أضراراً بحوالي 20 سيارة كانت مركونة في المكان.

ونقلت صحيفة كيشين عن شهود أنهم سمعوا دوي سبعة انفجارات متتالية وبعثت جميعها في خلال بضع دقائق وقد كانت قوية لدرجة أن الأرض اهتزت من جرائها.

أما شينخوا فنقلت عن شاعدي عيان أنهما سمعا دوي انفجار ضخم وشاهدوا دخاناً قبل أن تنفجر أمامها شاحنة صغيرة.

ويأتي هذا الحادث بعد أسبوع على هجوم شنه ثلاثة أوغوريين يتحدرون من منطقة شينجيانغ كانوا على متن سيارة محملة بصفائح بنزين وحاولوا بواسطتها اقتحام مدخل المدينة المحرمة في اعتداء انتحاري أسفر عن سقوط قتيلين وأربعين جريحاً إضافة إلى راكبي السيارة الثلاثة.

من ناحيتها قالت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) الرسمية: إن الانفجارات قد تكون ناجمة عن قنابل منزلية الصنع "إذ أن المكان كان مليئاً بشظايا الكريات الفولاذية التي تحسنى عادة في مثل هكذا عبوات ناسفة لإيقاع عدد أكبر من الإصابات.

وأوضح التلفزيون الرسمي "سي سي تي في" أن بعض العبوات زرع في أحواض الزهور الموجودة عند مدخل المبنى الذي يضم مقر اللجنة الإقليمية للحزب.

وعلى موقع "ويبو" نشرت صور أظهرت سحابة دخان ترتفع في السماء وعدداً من سيارات الاطفاء متوقفة في الشارع الذي قطعت حركة المرور فيه وتجمهر فيه جمع من المارة.

وفي صور أخرى ظهرت آثار الانفجارات وبدت فيها سيارات وقد اخترقت أبوابها الشظايا وإطاراتها أو تحطم زجاجها.



## ترحيب أممي بتقدم محادثات السلام في بورما

راندون/أ.ف.ب

رحبت الأمم المتحدة بمحادثات السلام التي جرت هذا الأسبوع بين الحكومة البورمية ومجموعات مسلحة من الأقليات اتنية معتبرة إياها "خطة مهمة" لوقف عقود من الحرب الأهلية. وفي ختام أول لقاء يعقد على الأراضي البورمية اتفق ممثلو الحكومة وعدة مجموعات اتنية أمس الأول على العمل من أجل إعلان وقف إطلاق نار على الصعيد الوطني وتنظيم حوار سياسي بحسب ما جاء في بيان للحكومة.

وهذه المحادثات تشكل "خطوة مهمة في عملية المصالحة الوطنية" كما قال ممثل الأمم المتحدة الخاص حول بورما فيجاي نامبيار في بيان نشر في وقت متأخر الثلاثاء.

وقال مسؤول الامم المتحدة الذي حضر المحادثات بصفة مراقب في عاصمة ولاية كاشين، ميتكينا: "إن التمكن من عقد مثل هذا اللقاء في البلاد يدل على المسافة التي قطعتها المجموعات الاتنية منذ بدء عملية الاصلاحات".

ومن المرتقب عقد لقاء جديد الشهر المقبل. وقال لامي غام جا عضو مجموعة رجال أعمال من اتنية الكاشين يلعب دور وسيط في المحادثات: "اعتقد انه بإمكاننا التوصل تدريجياً إلى اتفاق لوقف إطلاق النار إذا قام الطرفان بتعديل مطالبهما".

ومنذ حل المجلس العسكري الحاكم في مارس 2011م أبرمت حكومة الرئيس نان سين اتفاقات وقف إطلاق نار مع غالبية المجموعات المتمردة من الأقليات الاتنية باستثناء أقلية الكاشين.

والمعارك بين الجيش البورمي والجيش من أجل استقلال الكاشين أدت إلى نزوح حوالي مئة ألف شخص واستؤنفت في يونيو 2011م في شمال البلاد بعد 17 عاماً من الهدنة.

ورغم العديد من اللقاءات بين الطرفين واتفاقات تمهيدية، تواصلت المواجهات ما أدى إلى نسف جهود النظام الجديد لإنهاء كافة النزاعات المسلحة مع الأقليات الاتنية.